

توزيع الثروة في مصر

بقلم الأستاذ مريت بطرس غالى بك

قال صديق الأستاذ توفيق الحكيم في مجلة المصور ذات يوم إن المشاكل الاجتماعية "لن يكون لها وجود ما لم تصبح كالمسألة السياسية تقوم على أسامها الأحزاب وتسقط بسببها الوزارات". ولئن صح هذا القول ، فإني أرجو من أعماق قلبي أن نوفق في المسألة الاجتماعية أكثر مما وفتنا في المسألة السياسية . والواقع أن المشاكل الاجتماعية موجودة ، وهي ماثلة أمام أعيننا في شتى نواحي الحياة العامة والخاصة . ولم ينتظر كثير منا قيادة الأحزاب السياسية في هذه الناحية ، بل اتجهوا إليها وشرعوا في دراسة فروعها المختلفة . ولا شك عندي في أن أهم ما جد في حياتنا العامة منذ بضع سنوات هو تلك العناية التي نرى آثارها منذ حين في الأبحاث والمقالات الكثيرة التي تدور حول مشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية .

وإذا جاز لنا أن نأسف على ما أنفقناه منذ عشرين عاما من وقت وكلام وورق وجهد وحاس في مجادلاتنا الحزبية ، وإذا جاز لنا أن نأسف على عدم اتفاقنا عشر هذا النشاط في سبيل الإصلاح الاجتماعي ، فلنسر ولنغتبط الآن باتجاه الأذهان نحو مشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية . لكنه لا يسعنا رغم ذلك إلا أن نلاحظ أن كثرة الكلام والكثابة من أشخاص غير ملمين بالموضوع الإلزام الكافي قد تضرر بالمصلحة العامة . وسواء أكانوا مدفوعين بالغيرة على تخفيف آلام البؤساء ، أم مندفعين تحت تأثير مصاحبة شخصية أو أسباب حزبية ، فإنه يخشى من هذه الحركة غير المنظمة أن تساعد على نشر بعض الأفكار السطحية — المنطقية في ظاهرها والخطائفة في باطنها — فيتمسك بها الرأي العام ، ويصعب عليه بعد ذلك أن ينجح عنها أو يتركها . ويخشى أيضا من هذه الحركة أن تولد آمالا بعيدة التحقيق ، فتفرس بذور الاضطراب الاجتماعي في صفوف الأمة .

وأبع مثل تلك المسائل التي من طبيعتها أن تثير اهتمام الرأي العام ، والتي يجب أن يتناولها الكتاب بشيء من الحذر ، هو موضوع توزيع الثروة . وكل ما أريد أن أتجه إليه اليوم ، هو رسم الخطة التي يحسن السير على مفعضاها في دراسة توزيع الثروة في مصر ، وإبعاد بعض الاقتراحات التي كثر الكلام فيها منذ حين ، والتي أخشى أن تولد آمالا لا يمكن تحقيقها . فلنحاول إذن وضع مسألة توزيع الثروة في نصائها الحقيقية ، ذلك لأن السؤال الخاطي يؤدي

غالباً إلى جواب خاطئ كما أن السؤال الموضوع وضعاً حسناً يساعد على الإجابة السليمة . وكل أملنا أن نحدد المشكلة تحديداً تاماً ، نعين ذلك على حلها ومعالجتها فيما بعد ، إن لم نوفق نحن الآن فيما قدمه من علاج .

أرى أن لا فائدة من الدخول في تقدير الثروة الأهلية بوجه عام ، والبحث عن توزيع إيراداتها بين طبقات الأمة . ولقد حاول بعض الإحصائيين هذا التقدير ، فكانت نتيجة أبحاثهم ذات مغزى عظيم ، إذ برهنت على انخفاض مستوى المعيشة في مصر عنه في بعض البلاد المتقدمة إلى حد مخيف ، غير أن هذه التقديرات لا تعطينا معلومات صحيحة عن نسبة الفقر في القطر . فلا يمكن أبداً نستخرج منها نتيجة عملية . وإذا أردنا أن نكون عمليين في بحثنا ، وجب علينا في بادئ الأمر أن نعين بشيء من الدقة الحد الفاصل بين الفقر والغنى ، أو بعبارة أصح بين الفقر والكفاية .

والوسيلة لهذا أن نعين أقل إيراد ممكن لتحقيق أسباب الحياة في مصر ، ثم نعتبر من طبقة الفقراء كل شخص لا يتوافر لديه هذا المقدار ، بصرف النظر عن وظيفته أو مستواه الاجتماعي . وقد قام الدكتور ولسن ، الأستاذ بكلية الطب ، يبحث دقيق عن مشكلة التغذية في مصر ، عين فيه تكاليف الحياة لأسرة مكونة من أربعة أشخاص — هم رأس العائلة وزوجه وطفلان — وهذه هي الحال المتوسطة لتقسيم السكان ، اختار الإحصائيون أساساً لبحوثهم . ويمكن أن يحل محل الأطفال في هذا التقسيم أم عجوز مثلاً أو أخت صغيرة أو قريب عاجز عن الكسب ، ولا يتغير المتوسط بهذا في شيء . فقدر النفقات الضرورية على منوال المألوف في الطبقات الشعبية في المدن وفي الريف ، ثم قدر نفقات الملابس والمصروفات الزائدة أقل تقدير ممكن . فعمل هذا الأساس قدر الدكتور ولسن نفقات الأسرة المكونة من أربعة أشخاص بستة قروش في اليوم ، أو مائة وثمانين قرشاً في الشهر ، أى ما يوازى إيرادات سنوية قدره ثمان وعشرون جنيهاً . فلنأخذ هذا التقدير أساساً لبحثنا ، وقد لوحظ فيه أنه حد أدنى لا يمكن خفضه دون الإضرار بالوضائف الجسمية والعقلية . ولنتعبره الحد الفاصل بين الفقر والكفاية .

فعلينا أن نطبق هذا التقدير على المستعدين بمختلف المرافق الاقتصادية ، لكي نرى نسبة الفقراء بينهم ، ثم نبحث بعد هذا عن الصلة بين فقرهم وتوزيع الثروة في البلاد ، وعن العلاج الممكن إذا ما حاولنا توزيعاً آخر أقرب إلى المصلحة العامة .

ولنأحاول الدخول في موضوع الثروة الصناعية وكيفية توزيع ملكيتها وإيراداتها ، لأن المشاكل الصناعية في مصر قريبة من مثيلاتها في البلاد الأخرى ، ويمكن الاستفادة من تجارب البلاد التي سبقتنا في هذا المضمار لنسير على ضوئها في طريق الحكمة والاعتدال . وعلى هذا

ترك الكلام عن أجور العمال وتوزيع الإيراد الصناعى بين العمل ورأس المال وغيرها من المشاكل الاجتماعية المتعلقة بالصناعة .

وستترك أيضا المشاكل المتعلقة بمستخدمى الدولة والتي يمكن تلخيصها في عدة أسئلة :
(أولا) هل يؤدى الموظفون للجمع خدمات تناسب وحصلتهم في إيراد الأمة (وهي المخصصة لهم بواسطة الضرائب) ؟ (ثانيا) هل يمكن القول بأن حصلتهم في هذا الإيراد فوق ما يؤقون من خدمات ؟ ثم تسأل (ثالثا) عما إذا كانت الأموال المخصصة لهم موزعة بينهم توزيعا عادلا أم لا ؟ وبعد ذلك نبحث عما إذا كان مستوى المرتبات الحكومية يعلو على مستوى المعيشة العام في القطر ، وإذا كان أعلى بالفعل ، فهل هذا من المصلحة أم لا ؟ — هذه بعض المسائل المتعلقة بتوزيع الثروة فيما يختص بمستخدمى الدولة ، كانت تقتضى بحثا طويلا لا يتسع له هذا المجال .

بقيت أمامنا مسألة توزيع الثروة الزراعية ، وهي التي يجب أن نتوسع فيها قدر الإمكان وإذا كانت مشكلاتنا الصناعية شبيهة بالمشكلات الصناعية في أغلب بلاد العالم ، فليس الأمر كذلك على الإطلاق فيما يتعلق بالزراعة . والواقع أن مشكلاتنا الزراعية ، وخاصة المتعلقة منها بالشؤون الاجتماعية ، مطبوعة بطابع خاص لا نكاد نرى له مثيلا من حيث الخطورة ومن حيث التعقد في أى بلد آخر .

وتتلخص أهميتها في أن الزراعة تمثل الجزء الأكبر من ثروة مصر ، وأن المشتغلين بها والمتفهمين منها يمثلون السواد الأعظم من الأمة . هذا إلى أن مشكلة ازدهام السكان في بلادنا تبدو خفيفة ومزعجة حقا عند ما تقرن بمدى انتاجنا الزراعى .

أما عن نسبة الفقراء في الزراعة حسب التقدير الذى اخترناه أساسا لمناقشتنا ، فليس من السهل أن نعرفها بالدقة . وإذا اكتفينا بشهادة العين بدا لنا أن عدد الذين لا يحصلون على الإيراد الضرورى لمجرد الحياة الطبيعية هو بغير شك كبير جدا . وكلنا يعلم حال الفلاحين في أغلب مناطق مصر ، وكلنا يستطيع أن يرى بنفسه النقص في تغذيتهم ، وفنك الأمراض بهم ، وضعفهم الجسمانى ، ومستوى معيشتهم المنخفض الى حد لا مثيل له في أى بلد من البلاد المتعدنية ، ان لم يكن على ما يقال في بعض الهند والصين .

غير أنه لا يمكننا الاكتفاء بشهادة العين إذا أردنا أن نرسم مياسة حكيمة وخطة ثابتة ، ولا بد لنا من أن نبحث عن نسبة عددية للفقراء في المتصلين بالزراعة — وليس هذا كما قلت بالأمر السهل . ولقد شرعت جمعية الدراسات الاجتماعية منذ حين في بحث واسع عن أسباب الفقر في مصر ، نرجو أن يعطينا بعض المعلومات الهامة في هذا الباب . وكنت أؤد أن

تقوم السلطات الحكومية المختصة باحصاء ودرس دقيقين لمعرفة نسبة الذين لا يحصلون على ذلك الإيراد الأدنى الذى جعلناه الحد الفاصل بين الفقر والكفاية . ولا يصح أن تبخل الحكومة مطلقا بمالها ومجهودها في سبيل الحصول على هذه المعلومات ، وإلا بقي دائما شيء من الإبهام يحيط بكل تصرفاتنا وتدابيرنا الاقتصادية والاجتماعية .

ومهما يكن من هذه الأماني ، وعلى الرغم من أن هذه المعلومات ليست في متناولنا ، فإننا نحاول مع ذلك أن نكون لأنفسنا فكرة عن نسبة الفقر في مصر — ولو على وجه التقريب . ذكر الدكتور حافظ عفيفي باشا في مؤلفه "على هامش السياسة" أن من أهل هذه البلاد نحو أربعة ملايين شخص يعيشون بإيراد يقل عن جنيه واحد في الشهر . فإذا قدرنا أن كلا منهم يعول أسرة من ثلاثة ، يصبح أمامنا اثنا عشر مليوناً من أهل مصر يعيشون بإيراد يقل إلى حد بعيد عن هذا الإيراد الأدنى الذى حددناه .

ولقد قمت منذ صتين يبحث عن وسائل معيشة الاهالى في عزبتين ، إحداهما في الوجه البحرى ، وعدد سكانها مائتان وستون نفسا ، والأخرى في الوجه القبلى ، وتشمل ما يقرب من أربعائة نفس ، فبين في كلتا العزبتين أن نسبة الذين بلغ إيرادهم حد الكفاية حسب تقدير الدكتور ولسن ثلاثون في المائة فقط . أما السبعون في المائة الباقون ، فكان إيرادهم يقل ، وفي الغالب يقل كثيرا ، عن حد الكفاية الضرورية .

وذكر حضرة صاحب العزة مدير المنوفية في تقريره ذات يوم أن نسبة الذين لا يملكون شيئا كبيرا جدا في مديريته ، وأن متوسط دخل الواحد من هؤلاء لا يزيد على أربعة جنيهات في السنة .

ولا داعى فيما أعتقد لأن أعرض نماذج أخرى من الإحصاءات التى قام بها بعض الأفراد ، حين رأوا أن الإدارات الحكومية المختصة لم تكن يجمع البيانات اللازمة لمثل هذه الدراسات . ويكفينا أن نستخلص مما سبق فكرة عن نسبة الفقراء في بلادنا ، وهم كما نرى السواد الأعظم من سكان القطر .

أما أسباب هذا الفقر المدقع فيمكن تلخيصها في عبارة واحدة ، هى الزيادة المطردة في عدد السكان مع زيادة قليلة في المرافق الاقتصادية . وفى نظرى أن الفقر أنتشر داما بعد عام منذ بداية القرن الحاضر ، ويستمر في الزيادة والانتشار اذا تركت الأمور على علاتها — كما أنى أرى أن علاج المشكلة دون النظر في ضبط زيادة السكان أمر مستحيل قطعا .

غير أنى أكاد أخرج عن الموضوع الذى حددته وهو موضوع التوزيع ، فلنعد اليه ، ولنبحث عما إذا كان التوزيع الحالى عاملا من عوامل انتشار الفقر . وإذا تحققنا من ذلك

تماماً ، بحسبنا عن التدابير التي تكفل للعدد الأكبر من الأمة اشتراكاً مناسباً في الثروة الزراعية .
دون الإخلال بحياة البلد الاقتصادية .

وطبيعى إزاء الحالة المؤلمة التي وصفناها أن يتجه التفكير السطحي الى توزيع الثروة ،
كأن يقال مثلاً : ما دام هناك أشخاص يتمتعون بأملاك واسعة وإيراد يزيد كثيراً عن حاجتهم ،
فالخل سهل وهو يتلخص في أن نأخذ من مال الأغنياء ما نوزعه على الفقراء ، وهكذا نحقق
مستوى كافياً لمعيشة المصريين عموماً . ولكن المسائل ليست من السهولة بهذه الدرجة !

ولا شك أن خطأ هذه الفكرة يبدو واضحاً عندما نذكر أن الإيراد اللازم لتكاليف المعيشة
على أدنى مستوى هو اثنان وعشرون جنيهاً في السنة لأسرة مكونة من أربعة أفراد ،
أى ما يوازي ربيع ثلاثة أفدنة في المتوسط . فإذا قدرنا أن في القطر المصرى ثلاثة ملايين
أسرة ، بناء على أن المشتغلين بالزراعة من السكان يبلغون نحو اثني عشر مليوناً ، تصبح المساحة
المطلوبة تسعة ملايين من الأفدنة ، ومعروف أن مساحة الأرض الزراعية في مصر خمسة
ملايين وثلاث مليون فقط .

إذن الفكرة المقترحة لا سبيل الى تنفيذها عملياً ، وعلى هذا لا يجوز لنا مطلقاً أن نفكر في تشريع
شبيه بتشريع رومانيا الذي كثيراً ما يقترح تطبيقه على الظروف المصرية وهو قانون نزع ملكية
الأطيان الزراعية الذي أقره برلمان بوخارست سنة ١٩١٨ على اثر انتهاء الحرب العالمية .
والفارق بين ظروفنا وظروف رومانيا أن مساحة الأرض الزراعية فيها تسمح بضمان قسط كاف
لكل شخص ، ولذلك كانت اعبرة كلها في التوزيع وحسبنا في هذا أن نذكر أن قانون رومانيا
نزع جزم من الملكيات التي تزيد على مائة هكتار فيما نذكر ، فكانت مساحة الأطيان الموزعة
ملكيتها على هذا الأساس كافية لتوزيع عشرة هكتارات ، أو ما يوازي أربعة وعشرين فداناً
على كل رأس أسرة . وقد أردت أن أوضح هذا الموضوع لأنه يجب القضاء على تلك الأفكار
الخاطئة التي يخشى إذا انتشرت أن تسبب أزمة اجتماعية خطيرة واضطرابات عنيفة في اقريب
العاجل .

ولكن هذا ليس معناه أن التوزيع الخالى لا أثر له في انتشار الفقر ، ففي الإمكان معالجة
هذه الساحة لرفع مستوى المعيشة عند عدد محدود من المزارعين فقط . وقد رأينا أنه لا يمكن
إيجاد لأرض الكافية لجميع المشتغلين بالزراعة ، فيجب إذن أن نضع مشكلة توزيع الثروة
لزراعية في قالب غير الذى ألفناه في مناقشتنا إلى الآن : فبدلاً من أن نبحث وراء توزيع
معدل بين جميع سكان القطر — وهو محال كما رأينا — نحسب بناءً أن نعمل قدر الإمكان على
إيجاد طبقة من الفلاحين ناسئة راضية عما هي فيه تلك الطبقة التي هي العمود الفقري للأهم
الحية بالهضة . فقد اجمع المؤرخون وعلماء الاجتماع على أن وجود طبقة موسرة من صغار

الفلاحين هو خير ضمان للثبات في نظام الدولة ، في السلم والحرب ، لأن هذه الطبقة تخرج أحسن الجنود الذين يدافعون عن حرمة الوطن .

ويمحسن بنا أن نميزها بين توزيع الملكية الزراعية وتوزيع الإرادة الزراعي زيادة في الإيضاح وضبط الأفكار . ولنا في حاجة إلى أن نلاحظ أن الإرادة الزراعي يختلف عن الملكية الزراعية ، فكثيرا ما يساهم فيه أشخاص لا ملكية لهم . وفي مقدورنا أن ندخل بعض التعديلات على كل واحد منهما على حدة . فنستطيع مثلا أن نوزع الملكية الزراعية توزيعا يقصى على كثير من الملكيات الكبيرة ، ويسمح بنشر الملكيات الصغيرة ، دون أن نمس إيراد هذه الملكيات كيف كان مستغلوها ، وقد نحاول من طريق آخر أن نتصرف في الإرادة الزراعي نفسه مع إبقاء المنحكات الكبيرة والصغيرة لأصحابها ، وبذا يمكننا أن ننمي دخل بعض الأفراد المستوى ، وإن لم تكن لهم ملكية شرعية قائمة .

ومما يلاحظ أن المشتغلين بهذه المشكلة الاقتصادية والاجتماعية قل أن يفرقوا بين هاتين الناحيتين . بل تتجه اقتراحاتهم في أغلب الأحيان نحو الملكية الزراعية بدون أن يفكروا في توزيع إيراد الأراضي على أسس جديدة . ويخيل ألى أن الجمهور أكثر استعدادا لقبول إصلاح يمس الإيراد الزراعي منه لقبول تغيير يحور على الملكية أو يغير نظامها المألوفة .

وعلى هذا سأحاول أن أعرض الوسائل التي يمكن إدخالها على نظام الملكية الزراعية لتلافي بعض ما يحس به من نقص . وإذا ما فرغت من هذا ، انتقلت الى الإرادة الزراعي ، مينا أيضا ما يصح أن ندخله عليه من تغيير يسمح برفع مستوى المعيشة ولو نسبيا .

وعند ما نتكلم عن توزيع ملكية الزراعية ، نشعر في الحال أننا فتحنا بابا على شهوات ونزعات لا تحرلها . هازالت الملكية الزراعية ، حتى في عصرها الصناعي ، نوعا عزيزا من الملكية يشتهيه الفلاح في كوخه والأمير في قصره . وطبيعى أن تشغل الدولة بملكية الأرض الزراعية ، خصوصا في بلاد تمثل فيها هذه الملكية أهم مورد للثروة الأهلية ، فإذ ادعت الضرورة إلى تدخلها في ذلك . كان رائدها دائما أن ترى مصلحة المجموع ، ولو أدى ذلك إلى تصحية مصلحة بعض الأفراد .

ولا نتوسع في وصف التوزيع الحالى في مصر ، فكلنا نعلم الأرقام التي تنشر لمناسبة أول تغير مناسبة . ولقد أخذ الكتاب والخطباء يذكرون أن ثلاثة وتسعين في المائة من مجموع الملاك يملكون عشرين في المائة من الثروة الزراعية وسبعة في المائة يملكون ثمانين في المائة منها ، ويقولون إن هذا هو سبب انتشار الفقر ، وأنه يجب العمل على إزالته بعير خوف أو تردد . ولكن يجدر بنا أن نحفظ قليلا في تقبل هذه الإحصاءات الرسمية وتسليم بها ، وعلى

الباحث أن يدقق في درس هذه الأرقام والامتداد إليها في استنتاجه واقتراحاته . وأكتفى في هذا الباب بإبداء ملاحظتين تساعدان على وضع الموضوع في نصابه الصحيح :

(أولا) إن تقسيم الملكيات إلى كبيرة وصغيرة لا ينطبق على الواقع تماما ، ذلك لأن عددا من الملكيات الكبيرة صوري ، فإن إيرادها ، وإن وضعت تحت اسم مالك معين ، موزع في الواقع بين أشخاص كثيرين . وأوضح مثل على هذا ، المستحقون في وقف أو المساهمون في شركة من الشركات الزراعية .

وإذا شئنا أن نحصى كبار الملاك الفعليين ، وجدناهم محدودين إلى درجة واضحة . ومن الخطأ أن نظن أن كل أصحاب الملكيات الصغيرة فقراء ، أو أن مستوى معيشتهم دون الكفاية ، فإنهم كثيرا ما يضمون إلى هذه الملكية موردا آخر من وظيفة أو متجر أو صناعة عليها المعول الأول في كيان حياتهم .

(ثانيا) هناك ظاهرة أخرى تستلفت النظر وتستدعي علاجا فيما يتعلق بتوزيع الملكية ، ألا وهي أننا نلاحظ في تطور الملكيات الزراعية منذ بداية القرن الحاضر حركتين عكسيتين وشبه متعارضتين . فمن ناحية نرى الملكيات الكبيرة ، من فئة مائة فدان فأكثر ، أخذت في التضاءل ، وقد زادت مساحتها الإجمالية كما زاد عدد الملاك في هذه الطبقة ، ومن ناحية أخرى نرى أن الملكيات الصغيرة جدا ، من فئة أقل من فدان واحد ، قد زادت أيضا ، حتى ليوجد الآن نحو مليون وثلاثة أرباع مليون من الأشخاص يمتلك كل منهم عشرة أسهم في المتوسط . ومن المؤسف جدا أن الملكيات المتوسطة ، من عشرة أفدنة إلى ثلاثين فدانا ، قد نقص عددها في نفس المدة ، فأخذت طبقة من الملاك المتوسطين تتلاشى شيئا فشيئا ، وهم الذين كانوا في الماضي عاملا من عوامل الثبات والنظام والحياة الاجتماعية في القرى .

ويرجع هذا التطور إلى سببين : فلما أن حب الظهور وجاذبية الحياة في المدن والرغبة من البقاء في الريف جعلت هؤلاء الملاك المتوسطين يتهادون عن مزارعهم ، ويتكبدون مصاريف فوق طاقتهم للإقامة في المدن ، فكان مصيرهم الاستدانة والإفلاس وراحت أملاكهم تنضم إلى أملاك كبار الملاك الذين لهم من المال الزائد عن حاجتهم ما يسمع لهم بشرائهم . وإما أن هذه الملكيات المتوسطة قسمت مرة بعد أخرى بفعل نظام الوراثة ، مما أدى إلى الزيادة التي نشاهدها في الملكيات الضئيلة .

ولقد قلت إنه من المؤسف أن تتلاشى الملكيات المتوسطة ، وهي التي يجب تعميمها وتقوية مركزها قدر الإمكان . فالملكيات الزراعية الكبيرة جدا أصبحت في الواقع لا تلائم التطور الاجتماعي الحديث ، أما الملكيات الصغيرة جدا فلا فائدة منها لأنها لا تكون وحدات اقتصادية صالحة للاستغلال على الوجه الكامل . ولعل المثل الآتي يوضح الفكرة التي

أقصد إليها : لنفرض أنا نريد أن نبني بناء عظيما ، فلو تخيرنا له الأحجار الكبيرة جدا ، صعب علينا نقلها ورفعها إلى حد ربما أخل بميزانية المشروع ، وإذا اخترنا الصغيرة جدا ، خفنا من عدم تماسكها مما يحل بمتانة البناء وضخامته . فأقوم طريق في هذه الحالة أن تختير أحجارا متوسطة الحجم تتحقق فيها الصلابة وسهولة النقل . فثروتنا الزراعية مثل هذا للبناء الذي أردنا تشييده ، والأحجار هي الملكيات الزراعية التي تتعاون وتشترك في إنماء المرافق الزراعية ، كما تتعاون الأحجار ويشد بعضها بعضا في البنيان .

وقبل أن نبحث عن الطرق التي توصلنا إلى تعميم الملكيات المتوسطة وإيجاد تلك الطبقة الثابتة من الملاك المزارعين ، طينا أن نبحث عن المساحة التي يحسن تعيينها لهذا الغرض . وقد قررنا أن أقل مساحة لازمة لمعيشة طبيعية هي ثلاثة أفدنة ؛ ولكن هذا ليس معناه أنه يحسن تعميم هذه الملكيات الضئيلة ، بل ينبغي لنا أن نختار مساحة أوسع من هذا القدر الأدنى ، حتى تكفل لصاحبها الاستقلال الاقتصادي الضروري ، وتعطيه من الإيراد ما ينفقه في تحسين مستوى معيشته عن الحد الأدنى الذي وصفناه . ورأي أن المساحة التي يحسن تعميمها تتراوح بين خمسة وعشرة أفدنة (وأميل إلى الرقم الثاني ، وعلى كل حال فإن هذه نقطة يحسن تركها للإختصاصيين لبدروسها بالدقة اللازمة) — فنقول أولا أن هذه هي المساحة التي نريد تعميمها بشتى الوسائل الممكنة ، دون الإخلال بالنظام الاقتصادي الحالي إلى حد يرجع بالضرر على نواح أخرى كثيرة لا محل هنا لاستعراضها .

ويظهر أنه قد آن للأوان أيضا لأن نضع حدا أعلى للملكيات الزراعية ، لا بقصد أن نزع ملكية ما يزيد عليه — لأن ذلك من العبث كما رأينا — ولكن لأنا سنستخدم ذلك في بعض وسائل العلاج التي نقترحها . ويلوح لي أن مثين وخمسين فدانا للشخص الواحد مساحة مناسبة لإدارة منظمة وإنتاج زراعى كامل . وعلى هذا فلا بأس من أن يكون هذا القدر هو الحد الأعلى الذي نقترحه للملكيات الزراعية ، والذي يجب أن تتجه وسائل العلاج كلها إلى ما جاوزه . أما هذا القدر ، فمن المصلحة الاقتصادية والاجتماعية أن يتوفر لدى طائفة من الناس ، يشرفون على إنتاجنا الزراعى ويمثونه ، ويستطيعون بذلك أن يساهموا في أسواق الإنتاج الزراعى العالمى .

والآن وقد اتضح أمامنا الموقف ، أعرض طائفة من المقترحات ، لا أعدها العلاج الخامس ، ولكنى أرجو أن يكون فيها ما يفتح السبيل للشغتين بهذه المشكلة ، على أن قدرا منها سبق أن أثير من قبل ، وإن كان لم يوضع موضع التنفيذ بعد ، ولم يرسم رسميا جليا . وفى مقدمة ما أقترحه : أولا توزيع ممتلكات الملاك الحكومية ، ما عدا الأراضى التابعة للنافع العامة أو اللازمة لإجراء التجارب الزراعية . فتوزع تلك الأراضى الزراعية على

اقطاعات متساوية مساحتها عشرة أفدنة ، ولا يسمح مطلقاً باستثناء في هذه القاعدة - ولا تُظنني في حاجة إلى أن أعود مرة أخرى إلى الأسباب التي تدعو إلى التشديد في تنفيذ . أما نحن الأرض والآلات وبعض المال اللازم للبدء في الاستثمار ، فيدفع على آجال بعيدة وبدون فائدة ويجوز لأي مزارع أن يتقدم لشراء هذه الاقطاعات ، على شرط ألا يمتلك أرضاً سواها . ويحسن بالطبع أن تعرض هذه الاقطاعات على المزارعين في المناطق المزدهرة بالسكان . وإذا تقدم عدد من المزارعين يقل عن عدد الاقطاعات الموجودة ، كان على السلطات المختصة أن تتخذ ما ترى من وسائل الاغراء لإتمام التوزيع .

والخطوة الثانية أن نضع نفس التشريع لتوزيع الأراضي المستصلحة أولاً فولاً على أثر إتمام مشروعات الري وإصلاح الأراضي البور . ويقرر نهائياً أنه لا يجوز تبادل من الأحوال بيع تلك الأراضي المستصلحة لكبار الملاك ، بل يجب توزيعها كلها في إقطاعات مساحتها عشرة أفدنة ، ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا بعض الاقطاعات المخصصة لخريجي كلية الزراعة والمدارس الزراعية . حسب المشروع الذي وضع من قبل ، ويشترط فيمن يتقدم لتلك الاقطاعات ألا يمتلك أرضاً سواها وأن يقيم فيها ليعمل والإشراف عليها .

ونذكر بهذه المناسبة مسألة العاء الأوقاف لأهمية التي مضى عليها زمن معين ، وإعادة تم إلى اسوق الاقتصادية . حتى لا تحرم البلاد من الانتفاع بهذه المساحات الواسعة التي أصبحت لا تنفيذ مستحقها لكثرة عددهم . ويسرني أن ألاحظ أن هذه المسألة قد أثرت في السنوات الأخيرة ودرست في مواضع عدة ، ولكن لا يعوتني أن أشير أيضاً إلى لأهواء والشهوات التي كثيراً ما تحكمت في موضوع دقيق كهذا . وجدير بنا أن ندرس مشكلة الوقف الأهلي ، وقد ساهم جميع بعض عيوبه على الأقل ، وأن نقوم هذه الدراسة على التزاهة وتوحي المنفعة العامة قبل كل شيء . وإذا ما اتجهنا إلى علاج ، فأرحو ألا تنقصنا الشجاعة لتنفيذه . خصوصاً ، ومثل تلك الاجتماعية تتعقد يوماً بعد يوم . وفي الوقف الأهلي وإنغائه ما يساعد على علاج بعض هذه المشاكل ، وربما كان الأساس الذي وصفناه من قبل للملكية المنوطة . وهو عشرة أفدنة ، صالحاً لأن يطبق على تلك الأوقاف التي ينبغي توزيعها . وليس بعزير علينا أن نعوض على المستحقين ما يموتهم من إيردهم بمورد آخر ، كسندت على الدولة أو ما أشبه ذلك .

وهنا نقطة أخرى هامة جداً في هذا الصدد ، وهي الأداة التي يعهد إليها بتنفيذ المشروع . وأميل إلى إنشاء إدارة مستقلة في ميزانياتها وفي تصرفاتها المالية . تحقيقاً للتنسيق اللازم في العمليات الكثيرة والمعقدة التي يقتضيها مثل هذا العمل والاستقلال المالي من السهل ، يعبده إذا خصصنا لتلك الإدارة إيراد بعض الضرائب الخاصة ، كما سدين ذلك بعد قليل .

وفي مقدورنا أن نستعين بعدد من موظفي الحكومة الموجودين لتكوين هذه الإدارة ،
وليكووا مثلاً موظفي مصلحة الأملاك التي يستغنى عنها بناء على هذه المقترحات .

ومهمة هذه الإدارة ، التي يمكن أن نسميها مثلاً معهد النهوض الزراعي ، أن تعين
الاقطاعات وتوزعها ، وتعمل على تحصيل أقساطها ، وتعد المزارعين بالسلفيات اللازمة ،
وترقب تنفيذ مشروع تنفيذ صحيح ، وتنظر في مصالح صغار المزارعين بوجه عام . ولما
في حاجة إلى أن نشير إلى أن إدارة كهذه نرجوها أن تقف كل جهودها على ما خفقت له ،
وأن تتجه نحو صغار المزارعين ، ونحو صغار المزارعين وحدهم .

ذلك لأن بعض منشأتنا التي خلقت وكان القصد منها خدمة صغار المزارعين أيضاً ،
قد تحولت تحولاً عكسياً . وأصبح معظم المستفيدين منها من كبار الزرايع . ومن أبلغ الأمثلة
على ذلك بنك تسليف الزراعي أو بعض الجمعيات التعاونية . ونحن نعلم أن هذا البنك كان
منجاً كبار الزرايع قبل غيرهم . وهناك جمعيات تعاونية خلقت بأموال الأغنياء ليستفيدوا منها
فوائد كان ينبغي أن تقصر على الفقراء . واكمى بأن أمردها ما يقرره مدير الموقفية
في تقريره الذي أشرت إليه من قبل : فإنه يلاحظ أن الجمعيات التعاونية في مديريته قد
أخفقت تماماً في المهمة التي أنشئت من أجلها ، " وإن المتولين أمرداً من الأعيان
لا يهتمون إلا بمصالحهم الخاصة . فكان هذه الجمعيات لم تنشأ إلا لمنفعة طائفة معينة ضئيلة
جداً ، وليس هذا هو الغرض الذي دنا إلى إنشائها " . **وتمت بحمد الله**

ونقطة أخرى غاية في الأهمية هي حماية تلك الملكيات الصغيرة التي نعمل على تصحيحها .
وهنا يمكن اقتباس نصوص مفيدة من قانون رومانيا ومن الاقتراحات التي قدمت أثناء
مناقشته . وأهم تلك النصوص عدم جواز التجزئة في الاقطاعات لأي سبب كان . ففي
حالة وفاة صاحبها عن أكثر من وارث واحد ، تنتقل الملكية إلى أحدهم فقط (وقد نص
القانون على طريقة اختياره) ، أما الورثة الباقون فيعوضون تعويضاً مالياً بسلفة من
الإدارة المختصة التي أشرنا إليها . كذلك في حالة البيع لا تجوز التجزئة ، ولا يجوز البيع
إلا لشخص لا يمتلك أرضاً سواها . وهناك اعتبارات عديدة متعلقة بحماية الاقطاعات ،
لا يتسع المجال للتكلم فيها .

الآن وقد فرغنا من توزيع الملكية . يجدر بنا أن ننتقل إلى مشكلة توزيع الإراد .
ولا يخفى أن ازدياد المزارعين في مساحات ضيقة يؤدي إلى كثرة الأيدي العاملة ورغبة عدد
كبير من المستأجرين في استغلال الأرض المعروضة . ولهذا نتيجتان حتميتان : أولاً ارتفاع
قيمة الإيجار ارتفاعاً يفيد المالك ويضر المستأجر الصغير ، وثانياً هبوط الأجور الزراعية
إلى درجة لا تكفي لسد حاجات العمل الزراعيين الضرورية . وهاتان التيجتان لا مندوحة منهما ،

لأنهما خاضعتان لقانون العرض والطلب. فإدامت الأرض المعروضة للتأجير ضيقة وما دام طلابها كثيرين ، فلا بد من أن يرتفع إيجارها عن المتوسط ، وما دام العمل الزراعى قليلا والعمال كثيرين ، فمن الضروري أن تنخفض أجرة هؤلاء العمال . وبقدر ما تنفذ هذه الظروف المالك تسيء إلى صغار المستأجرين والعمال الزراعيين ، ويختل بذلك التوازن بين العمل ورأس المال .

وهذه الحال تتطلب علاجا . وإن يكن غير يسير في تنفيذه على الأقل . ذلك لأن الحلول التي يمكن أن تقترح في موقف كهذا لا تخرج عن واحد من ثلاثة : إما أن نتدخل في نظام التأجير ، فنضع لكل منطقة حدا أعلى يتناسب مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية ، ولا يسمح مطلقا بأن يتجاوز الملاك في عقودهم وتعاملهم . وربما بدا حل كهذا يسيرا ، ولكنه في الواقع عرضة لصعوبات كثيرة ، أهمها أن تحديد هذا الحد الأعلى سيتأثر بظروف كثيرة ليس من السهل ضبطها ، وسيطلب إشرافا مستمرا كل عام ، والحياة الاقتصادية لا تستقيم إلا إذا كانت طبيعة مألوفة . على أن الصلة بين المالك والمستأجر لا يمكن أن تحدّد بالمقد وحده ، فقد يتعاقد الطرفان على قدر ما . ويتفاهمان فيما بينهما على قدر آخر . وإما أن نضع حدا أدنى للأجور الزراعية ، يتفاوت أيضا بتفاوت المناطق ، ويلحظ فيه على قدر الامكان كفاية العامل الزراعى ومتوسط أيام عمله الشهري . وربما كان هذا الحل أيسر تنفيذا وتشريعا من الحل السابق .

على أن هذا العلاج ليس حاسما ولا حاليا من الصعاب ، فانه يتطلب أن نلاحظ الإنتاج الزراعى في مجملته . فلا ترفع أجور العمل الى حد يخل بهذا الإنتاج ويرهقه . وإذا كنا نلاحظ العامل فلا يصح أن نهمل المالك الصغير والمستأجر ، خصوصا أن رفع أجرة العمال وانخفاض قيمة الإيجار سيؤديان حتما الى انخفاض قيمة الملكية الزراعية . ومن جهة أخرى لا نمنى أن رفع الأجور سيقود الى استخدام الآلات الزراعية ، أو الى حمل العمال على إنتاج أوفر ، وكل هذا يضيق دائرة العمل أمام المجموع . ولنا أن نتساءل فوق هذا عما إذا كان رفع أجور العمال الزراعيين الى الدرجة الممكنة يسمح حقيقة بتحقيق المستوى اللازم لمعيشتهم . وهناك علاج آخر ربما كان أقرب هذه الوسائل جميعا الى التنفيذ وأقدرها على تحقيق نتائج عاجلة لا تتولد عنها مشاكل أخرى اجتماعية واقتصادية كثيرة .

وهذا العلاج هو فرض ضريبة إضافية على الملكيات الكبيرة التي تريد على مائتين وتحسين فدانها ، فنحصل عن كل مساحة تزيد على هذا المقدار ضريبة خاصة بجانب الضريبة العادية ؛ وما يحصل من هذا يوقف على رفع مستوى المعيشة الذى نشده ، فيوضع تحت تصرف ممهد النهوض الزراعى الذى نحدثنا عنه من قبل ، لينفق في تحسين حال صغار الزراع

والعمال . وليست الضريبة الإضافية المخصصة لذلك بمقصورة على هذا ، بل يمكن أيضاً أن يفرض رسم أبلولة إضافي على كل ما يزيد عن مائتين ونمسين فدانا للوارث الواحد .

ونخيل إلينا أن هذه الطريقة تسمح بتحقيق شيء من التوازن في توزيع الإيراد الزراعي ، وقد أخذ بها بعض البلاد كالبرتغال فيما نعلم ، ولا نظن أن هناك ما يحول دون تطبيقها في بلدنا . ومهما كانت النتيجة المترتبة عليها لقلة عدد الملاك الكبار ، فإن ما سنحصله منها سيساعد على تحقيق بعض الإصلاح المنشود . ولا نظن أن ضريبة كهذه تتطلب تكاليف جديدة لجبايتها ، فإن القائمين بجباية الضريبة الأصلية يستطيعون تحصيلها ، وبهذا نبعد كل نفقة يمكن أن تؤثر على ما يحصل منها .

وقصارى القول بعد هذا كله إن إيرادنا الزراعي قابل للتنمية بما نستطيع إدخاله عليه من وسائل وحاصلات حديثة ، وما نصبغه به من صبغة علمية وفنية ، وفي هذا الإيراد ما يسهل قبول الحلول الآتية الذكر ، وما يفيض شيئاً من المال على من يتقاسمونه سواء كانوا من الملاك أو المستأجرين أو العمال الزراعيين .



وأختم هذه الكلمة بأن ألفت النظر إلى شرط ضروري للقيام بمشروع من هذا النوع ، هو ألا نأخذ المسائل المختلفة المتعلقة به منفصلاً بعضها عن بعض ، لأن في التدابير الجزئية في مثل هذه الأمور خطراً محققاً وضرراً أكيداً . فإن وحدة النظر والبرنامج في الشؤون القومية على اختلافها وتعددتها هي الشرط الأساسي لنجاح مشروع من هذا القبيل . أما مواصلة العمل والاستمرار في التنفيذ فهما شرط آخر لا يقل عن الأول أهمية . ونرجو من الله أن يهدينا إلى الحكم الثابت والادارة الحسنة التي تحقق هذه الشروط .

ومع تأكيدى من أنه يلزمنا أن نعيد النظر في بعض أوجه توزيع الثروة الزراعية ، فإنى لا أرمى بحال من الأحوال إلى انقلاب سريع نقدم عليه دون أن نعلم عواقبه تماماً . وإنما أرمى إلى تطور منظم يوصلنا إلى التغيير اللازم بخطوات معروفة ومقدرة من قبل أحسن تقدير . وأشعر أرى لمست في هذه النظرة السريعة صميم مشاكنا في الحاضر والمستقبل . وأغلب ظنى أن هذه الأفكار التي نتبادل الرأي فيها اليوم في المجتمعات الهادئة المتخبة ، سوف يجرى يوم غير بعيد تلقى فيه على بساط المحادلات السياسية والحزبية ، فعسى ألا نفقد عندئذ حكماً السليم وتفكيرنا الهادى . وإنه ليحسن بنا أن نكون فكرة واضحة في المسألة التي نحن بصددتها اليوم ، حتى يمكننا اتخاذ التدابير اللازمة قبل تضخم هذه المشكلات التي تزداد خطورة وشدة عاماً بعد عام ما

مرريت بطرس غالى